



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## المجلس

الدورة الخامسة والسبعون بعد المائة

روما، 10-14 يونيو/حزيران 2024

تقرير الدورة المائتين للجنة المالية  
(روما، 29-31 مايو/أيار 2024)

### الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة في دورتها المائتين في عدد من مسائل المالية والميزانية والرقابة المتعلقة ببرنامح الأغذية العالمي (البرنامح)، قبل أن تنظر فيها الدورة السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامح في يونيو/حزيران 2024.

### الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بآراء وتوصيات لجنة المالية في ما يتصل بالمسائل التي سينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامح في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2024.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: +39 06570 53719

بريد إلكتروني: DavidWilliam.McSherry@fao.org

### مقدمة

- 1 قدّمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها المائتين.
- 2 وحضر الدورة إلى جانب الرئيس، السيد مينا رزق (مصر)، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيدة Kristina Gill (أستراليا)
  - السيد LI Bo (الصين)
  - السيد Bienvenu Ntsouanva (الكونغو)
  - السيدة Berioska Morrison González (الجمهورية الدومينيكية)
  - السيد Christopher Mace (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
  - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
  - السيدة Sandra Paola Ramírez Valenzuela (المكسيك)
- 3 وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
- السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُيِّنت لتحل محل السيدة Emma Hatcher كممثلة لأستراليا في هذه الدورة؛
  - السيدة WANG Xiaoling (الصين) عُيِّنت لتحل محل السيد LI Bo كممثلة للصين في هذه الدورة؛
  - السيد ماسيمو زياد عمار (الكويت) عُيِّن ليحل محل السيد سلطان العتيبي كممثل للكويت في هذه الدورة؛
  - السيدة Sandra Paola Ramírez Valenzuela (المكسيك) عُيِّنت لتحل محل السيد Miguel Jorge García Winder كممثلة للمكسيك في هذه الدورة؛
  - السيد Petter Nilsson (السويد) عُيِّن ليحل محل السيدة Pernilla Ivarsson كممثل للسويد في هذه الدورة؛
  - السيد Luke Thomas (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) عُيِّن ليحل محل السيد Christopher Mace ممثل للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في هذه الدورة؛
  - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنت لتحل محل السيد Rodney M. Hunter كممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في الدورة.
- 4 ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي: <http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة المائتين للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:

- الجزائر
- البرازيل
- بوركينا فاسو
- كابو فيردي
- كولومبيا
- فرنسا
- غابون
- ألمانيا
- غواتيمالا
- آيسلندا
- العراق
- الاتحاد الروسي
- سلوفاكيا
- سري لانكا
- السودان

### المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

#### الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023

6- استعرضت اللجنة الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2023.

7- وأبلغت اللجنة بأن البرنامج قد نفذ المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الأدوات المالية، في عام 2023 بدون إعادة بيان الفترات السابقة على النحو الذي يسمح به المعيار. وكان الأثر على تصنيف الأصول المالية وعرض التغيرات في قيمتها العادلة سواء في شكل فائض/عجز أو الأصول الصافية/حقوق الملكية.

8- وقد انخفضت إيرادات البرنامج انخفاضاً حاداً، بعد سبع سنوات متتالية من النمو، بمقدار 5.3 مليار دولار أمريكي، أو 37 في المائة لتصل إلى 9.1 مليار دولار أمريكي. وبلغت المصروفات المعترف بها 10.9 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 5 في المائة. وبلغ العجز الناتج 1.7 مليار دولار أمريكي. وفي نهاية عام 2023، بلغت الأصول الصافية للبرنامج 9.9 مليار دولار أمريكي، مع الإشارة إلى أن المتطلبات التشغيلية المقدرة بلغت 22.1 مليار دولار أمريكي. وأدرج إفصاح إضافي عن تكوين السلع الغذائية في المذكرات وخطة تنفيذ محدثة في الكشف الخامس على النحو الذي أوصى به مراجع الحسابات الخارجي. وأعربت اللجنة عن تقديرها للتعديلات التي أدخلت على طريقة عرض الحسابات بما يتماشى مع اقتراحات مراجع الحسابات الخارجي.

9- ورحبت اللجنة بالحسابات السنوية المراجعة ورأي المراجعة غير المعدل. وأشارت إلى انخفاض التمويل خلال عام 2023 وأعربت عن قلقها بشأن أثر ذلك على تنفيذ الميزانية وتحقيق حصائل الخطط الاستراتيجية القطرية وكيفية تحديد أولويات الأموال. وطلبت اللجنة توضيحات بشأن تكوين المصروفات، والعلاقة بين الانخفاض في التحويلات القائمة على النقد والسلع الغذائية الموزعة، والزيادة في بنود المصروفات الأخرى، ولا سيما تكاليف الموظفين. وأبلغت اللجنة بأن بنود المصروفات الأخرى تشمل أيضاً على التكاليف المتعلقة بتعزيز القدرات وطرائق تقديم الخدمات، بالإضافة إلى المصروفات المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد والسلع الغذائية المقدمة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الزيادة المستمرة في تكاليف الموظفين تُفسّر في جزء منها بالتغير في طرائق العقود قصيرة الأجل إلى عقود طويلة الأجل، وفي جزء آخر بالتأخر

الزمني في التدابير المتخذة لتكثيف القوة العاملة مع مستويات التمويل الجديدة نظراً لأن الانخفاض في العمليات لم يظهر إلا في النصف الثاني من عام 2023.

10- وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقرير الشامل لمراجع الحسابات الخارجي، وكذلك للتحسينات التي أدخلت على طريقة عرض المراجعة وأيدت نتائجه وتوصياته. وناقشت اللجنة، على وجه التحديد، التوصيات المتعلقة بإدارة شؤون الشركاء المتعاونين، وموثوقية توقعات التمويل، وعرض حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في خطة الإدارة، وزيادة المشتريات اللاحقة للوقائع، وإطار الرقابة الداخلية. وأعربت اللجنة عن تقديرها للرد الذي قدمته الإدارة على توصيات مراجع الحسابات الخارجي وطلبت المزيد من المعلومات من الإدارة عن الطريقة التي يُعتمز بها تنفيذ التوصيات، واستفسرت عن أسباب تكرار التوصيات من مراجعة الكشوف المالية لعام 2022، وتنقيح الجداول الزمنية للتنفيذ وتحديد أولويات التوصيات.

11- وأبلغت اللجنة بأن 35 من أصل 82 توصية معلقة منذ الدورة السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامج في يونيو/حزيران 2023 قد أُغلقت، بمعدل تنفيذ قدره 43 في المائة، في حين أُغلقت أربع توصيات لأن الأحداث تجاوزتها، وظلت 43 توصية معلقة.

12- وحصلت اللجنة على الإيضاحات التي طلبتها بشأن ما يلي:

(أ) التوصيات المعلقة والعوامل الرئيسية التي تؤثر على الجداول الزمنية لتنفيذ التوصيات، بما في ذلك تحسينات النظم، وإعادة المواءمة التنظيمية، وإعداد تعميمات المدير التنفيذي، ومتطلبات الميزانية وعملية التحقق من صحة حالة التوصيات؛

(ب) خطط الإدارة لتنفيذ التوصيات الرامية إلى تعزيز المساءلة والرقابة؛

(ج) الجداول الزمنية ومتطلبات التمويل لتنفيذ التوصيات المعلقة؛

(د) إدارة شؤون الشركاء المتعاونين والإجراءات التي يتم اتخاذها لتعزيز ورقمنة العمليات وتقديرات القدرات وعمليات الفحص العشوائي ومعايير الشركاء؛

(هـ) الآثار المترتبة على تنفيذ إطار التوظيف، بما في ذلك الزيادات في التكاليف والاستعانة بالاستشاريين، بمن فيهم المتقاعدون.

13- وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، فإن اللجنة:

(أ) أوصت المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على الكشوف المالية السنوية للبرنامج لعام 2023، وأن يحيط علماً بتقرير مراجع الحسابات الخارجي؛

(ب) أوصت المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يضع معايير ضمن الإطار التنظيمي للبرنامج في ما يتعلق بتنقيحات خطة الإدارة في حالة حدوث تباينات في توقعات التمويل قد تنشأ بعد موافقة المجلس التنفيذي للبرنامج على خطة الإدارة على النحو الذي لاحظته مراجع الحسابات الخارجي؛

(ج) حثت الإدارة على تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي في الوقت المناسب.

### تحديث خطة البرنامج للإدارة (2024-2026)

- 14- استعرضت اللجنة تحديث خطة البرنامج للإدارة (2024-2026) وأعربت عن تقديرها للإدارة على العرض الذي قدمته وعلى مشاركتها المستمرة مع المجلس التنفيذي للبرنامج.
- 15- وأقرت اللجنة بالوضع الصعب الذي يواجهه البرنامج من حيث قيود التمويل وأثنت على البرنامج لاستمراره في تقديم المساعدة الإنسانية في إطار ولايته المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة إلى أقصى حد ممكن، ولكنها أعربت في الوقت نفسه عن قلقها إزاء توقعات التمويل التي كانت متوقعة في الأصل بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي تم تنقيحها في ما بعد إلى 8 مليارات دولار أمريكي. ودفع هذا الانخفاض الكبير في التوقعات اللجنة إلى التشكيك في دقة نماذج التوقعات التي يستخدمها البرنامج وأبلغت بالصعوبات لناحية توقع التمويل في ظل وضع عالمي غير مستقر. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، أوضحت الإدارة أن عملية التوقع كانت منظمة للغاية وتم تحسينها من خلال إنشاء مكتب لتنسيق الشراكات، والتعاون الوثيق مع المكاتب العالمية والمكاتب القطرية، وسلسلة من الضوابط والموازن. وأقرت الإدارة بأن عام 2022 كان عاما استثنائيا بالنسبة للتمويل وأن البرنامج يتجه نحو توقعات أكثر تحفظا للسنوات المقبلة.
- 16- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء تزايد الاعتماد على عدد أقل من الجهات المانحة وانخفاض التمويل المرن. وأبلغت بالجهود المبذولة لزيادة تنوع قاعدة التمويل، وسلطت الإدارة الضوء على أنه على الرغم من انخفاض التمويل المرن من حيث القيمة المطلقة، فقد ازداد عدد الشركاء الذين ساهموا في التمويل المرن.
- 17- وطلبت اللجنة توضيحات بشأن الانخفاض في الاحتياجات التشغيلية المتوقعة لعام 2024 من 22.7 مليار دولار أمريكي إلى 18 مليار دولار أمريكي وكيف يمكن أن يكون مثل هذا الرقم ديناميا بهذا الشكل. وأبلغت اللجنة بالطريقة التي تستهدف بها الإدارة المستفيدين في ظل القيود المالية، وتمت طمأننتها لناحية التزام البرنامج بإعطاء الأولوية للفئات الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي وضممان جودة وكمية الحصص الغذائية. وقدمت للجنة أيضا توضيحات تفيد بأن نهج الخطط الموازنة للبلد الجديد لحساب المتطلبات التشغيلية يأخذ في الاعتبار القيود التشغيلية والقيود المفروضة على الوصول والتمويل المحتمل، في حين تم وضع سقف لخطة التنفيذ عند مستوى الموارد المتاحة المتوقعة.
- 18- ولاحظت اللجنة أن الزيادة في تكاليف التنفيذ وتكاليف الدعم المباشرة تعزى إلى تحسين التقدير والاستهداف والرصد والتقييم بما يتماشى مع مشروع الضمان العالمي. وتم تزويد اللجنة بتحديث عن تنفيذ المشروع في 31 بلدا معرضا لمخاطر عالية لإنفاذ الحد الأدنى من متطلبات الرصد، وأبلغت بإدخال تحسينات على الشفافية في ما يتعلق بتخصيص الموارد للرصد والتقدير والتقييم ضمن الخطط الاستراتيجية القطرية.
- 19- وزودت اللجنة بمعلومات إضافية عن ميزانية دعم البرامج والإدارة المعاد تخطيطها وعواقب تخفيضات الميزانية، ولا سيما على تخفيض أعداد موظفي البرنامج. وأبلغت اللجنة بخطة الاستخدام البالغة 483 مليون دولار أمريكي، استنادا إلى تحديد أولويات الأنشطة التي تؤثر على وجه التحديد تأثيرا مفيدا على المكاتب القطرية، والأنشطة المتعلقة بوظائف الإشراف والرقابة والنفقات غير التقديرية. وتمكن المدبرون من خفض التكاليف عن طريق الوظائف غير المشغولة وكذلك عن طريق خفض تكاليف السفر والتدريب.
- 20- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء التخفيضات في وظائف الإشراف والرقابة، وقدرة كل منها على الوفاء بولايتها، وطلبت المزيد من المعلومات عن العواقب المحتملة وكيفية تأثير ذلك على ميزانية خطة الإدارة لعام 2025 وأشارت إلى عزمها

على إبقاء المسألة قيد النظر. وأبلغت الإدارة اللجنة بأن مكاتب الرقابة محمية من تخفيضات ميزانية عام 2024، ومع ذلك، يجري استعراض تخفيض محتمل في مخصصات الميزانية كجزء من عملية تخطيط ميزانية عام 2025 خلال الأشهر المقبلة. وأبلغت اللجنة بأنه على الرغم من تنفيذ عملية الميزانية مع وضع هدف 483 مليون دولار أمريكي في الاعتبار، فإن البرنامج يقترح ميزانية لدعم البرامج والإدارة بقيمة 528 مليون دولار أمريكي مع اتخاذ تدابير إضافية، قدر الإمكان، لتوفير تكاليف تصل إلى 45 مليون دولار أمريكي. وقد تم ذلك لضمان إعطاء الأولوية لتكاليف مثل تكاليف مكتب الرقابة.

21- واستفسرت اللجنة عن استخدام إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة الناتجة عن المساهمات المؤكدة في السنوات السابقة وكيفية استخدامها في ما يتعلق بحساب تسوية دعم البرامج والإدارة المعروض في الوثيقة. وأبلغت اللجنة بأن الحساب يمثل تراكم إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة المتولدة في كل سنة تقويمية مطروحا منها نفقات دعم البرامج والإدارة والاستخدامات الأخرى التي وافق عليها المجلس التنفيذي للبرنامج. وقد تم تسجيل إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة المتعلقة بأرصدة الأموال التشغيلية التي ستستخدم في عام 2024 في السنوات السابقة وكانت جزءا من الرصيد في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في بداية عام 2024.

22- واستفسرت اللجنة عن المادة 9-8 من النظام المالي وما إذا كان البرنامج قد انتهك هذه المادة. وأوضح البرنامج أن هذه المادة تسمح بتنقيح الميزانية خلال العام وهذا معروض الآن على مجلسه التنفيذي. وعلاوة على ذلك، سمح القرار الوارد في خطة الإدارة الأصلية للمدير(ة) التنفيذي(ة) بتعديل ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة تصل إلى 2 في المائة من التغيير في إيرادات المساهمات، والتي تبلغ في الظروف الحالية 40 مليون دولار أمريكي. وتمت طمأنة اللجنة للاحية أنه على الرغم من الرغبة في تخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة بأكثر من 40 مليون دولار أمريكي، وقد يتحقق ذلك بحلول نهاية العام، فإن التخفيض بأكثر من 40 مليون دولار أمريكي ما كان ليحدث قبل تقديم الوثيقة إلى المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2024.

23- وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على مشروع القرار على النحو التالي في وثيقة تحديث خطة البرنامج للإدارة (2024-2026).

### التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

24- استعرضت اللجنة التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للفترة من 1 أبريل/نيسان 2023 إلى 31 مارس/آذار 2024.

25- وأحاطت اللجنة علما بالتقدم الجيد الذي لاحظته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في مجالات رئيسية مثل إدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين، والأخلاقيات. وأبلغت اللجنة بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خلصت أيضا إلى أنه قد تم تحقيق تطورات مرضية في تنسيق أنشطة وظائف الرقابة، مع تنفيذ التقييمات المشتركة حيثما ينطبق ذلك. وفي ما يتعلق بالملاحظات التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والتي تفيد بأن بعض الأدوار الناتجة عن إعادة الهيكلة التنظيمية كانت واسعة النطاق، لاحظت اللجنة أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كانت تشير إلى منصب نائب المدير(ة) التنفيذي(ة) والرئيس التنفيذي للعمليات والحاجة إلى وجود كبير مديرين في مكتبه لإتاحة وقت لنائب المدير(ة) التنفيذي(ة) والرئيس التنفيذي للعمليات للتركيز على الأولويات الاستراتيجية.

- 26- ووافقت اللجنة على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالحاجة إلى أن يحصل مكتب المفتش (ة) العام (ة) على مستوى كاف من التمويل لتنفيذ أنشطته. وفي ما يتعلق بإجراءات متابعة المشورة المقدمة من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، أُبلغت اللجنة بأنه تم إدراج هذه المسألة كجزء من خطة العمل التي تحدّثها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في كل اجتماع من اجتماعاتها، مع استعراض الإجراءات التي اتخذتها الإدارة. وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بأن الإدارة ستقدم تحديداً عن التوجيهات الجاري إعدادها لإدارة شؤون الشركاء المتعاونين.
- 27- وأقرت اللجنة بالدور المهم الذي تؤديه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأعربت عن تقديرها للتوجيهات التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في المجالات الواقعة ضمن ولايتها.
- 28- وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

### التقرير السنوي للمفتش (ة) العام (ة) ومذكرة المديرية التنفيذية

- 29- استعرضت اللجنة التقرير السنوي للمفتش (ة) العام (ة) ومذكرة المديرية التنفيذية بشأن التقرير السنوي.
- 30- ورحبت اللجنة بالرأي الصادر عن مكتب المفتش (ة) العام (ة) وبالاستنتاج الذي خلص إلى أنه في عام 2023 لم تُحدد في حوكمة البرنامج أو في إدارة المخاطر أو في عمليات الرقابة، أي نقاط ضعف جوهرية من شأنها أن تضر بشكل كبير بتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبرنامج بشكل عام. وعلى الرغم مما ورد أعلاه، حدد مكتب المفتش (ة) العام (ة) مسائل هامة تتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر والإشراف في البرنامج والتي تتطلب اهتمام الإدارة ومتابعتها. وأكدت اللجنة من جديد قلقها إزاء العدد المتزايد من الإجراءات المتفق عليها التي لم يتم تنفيذها، وشجعت الإدارة على تنفيذها، بينما أوصت بالحاجة إلى تعزيز قدرة خط الدفاع الثاني لدعم وحدات الشراكات في المكاتب القطرية والإشراف عليها.
- 31- ولاحظت اللجنة شواغل المديرية التنفيذية إزاء الزيادات المستمرة من سنة إلى أخرى في ادعاءات التدليس والتحرش وإساءة استعمال السلطة والتمييز والاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها شركاء البرنامج والبايعون والموظفون، وأحاطت علماً بإصرارها على التصدي لهذه المشاكل.
- 32- وأعربت اللجنة عن قلقها من أن تخفيض الميزانية بنسبة 10 في المائة، حسبما أفاد به مكتب المفتش (ة) العام (ة)، سيؤثر على جودة عمل مكتب المفتش (ة) العام (ة) وحسن توقيته وربما حجمه، ويحد عمليات المراجعة والتحقيقات الميدانية، مما يجبر على القيام بالمزيد من العمل عن بعد.
- 33- ولاحظت اللجنة أيضاً الزيادة المستمرة في عدد قضايا التحقيق وأبلغت بأن الزيادة في عدد القضايا خارجة عن سيطرة مكتب المفتش (ة) العام (ة). وأبلغت اللجنة بأن الهدف هو إغلاق أقدم جزء من الحافظة بحلول ديسمبر/كانون الأول 2024، وأنه تم دعم ذلك بتمويل إضافي قدمته الإدارة. وسيخضع مكتب التفتيش والتحقيق أيضاً لاستعراض خارجي يبدأ في سبتمبر/أيلول 2024، وسيتيح ذلك فرصة لتبسيط أساليب العمل.
- 34- وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير السنوي للمفتش (ة) العام (ة) وأن يحث الإدارة على معالجة المسائل المهمة المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي أبرزها التقرير.

## استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2023

- 35- استعرضت اللجنة استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2023.
- 36- وأبلغت اللجنة بأن عملية الضمان التي أجرتها المديرية التنفيذية أسفرت عن مشاركة بنّاءة من 135 من كبار المديرين في البرنامج، الذين تمّ تأكيد أفكارهم النيرة بالمقارنة مع أدلة مستقاة من نتائج الرقابة الداخلية والخارجية لإعداد استعراض الإدارة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن مجالات الرقابة الرئيسية الأربعة اعتبارا من عام 2022 لا تزال تتطلب اهتماما مستمرا: ثقافة وسلوكيات مكان العمل؛ وإدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة؛ وإدارة شؤون المنظمات غير الحكومية؛ وإدارة المستفيدين وحلول تكنولوجيا المعلومات. كما تم تزويد اللجنة بمعلومات عن أربعة تحديات ناشئة تتعلق بالمخاطر والرقابة: الرصد والتقييم؛ والشراكات البرمجية ومشاركة الحكومة المضيفة؛ وسلسلة الإمداد والمشتريات؛ وتعبئة الموارد والعلاقات مع الجهات المانحة.
- 37- ورحبت اللجنة باستعراض الإدارة، وأعربت عن تقديرها للشفافية التي وفرتها بشأن منظور الإدارة. ولاحظت اللجنة كذلك أن الوثيقة تكمل وتتواءم مع النتائج التي توصلت إليها آليات الرقابة المستقلة وتعزز الرقابة القوية وإدارة المخاطر كعوامل تمكين حاسمة للبرنامج لكي يظل رائدا في المجال الإنساني.
- 38- وتلقت اللجنة التوضيحات التي طلبتها بشأن مسائل إدارية وتشغيلية رئيسية، بما في ذلك:
- (أ) أثر إعادة الهيكلة وانخفاض التمويل على ثقافة مكان العمل ورفاه الموظفين والحاجة إلى تواصل شامل وشفاف خلال اللحظات الحرجة من التغيير التنظيمي؛
- (ب) الحاجة إلى تحسينات في إعطاء القدوة في أعلى الهرم من خلال تدابير مثل سياسة بشأن التعيينات الرفيعة المستوى والتصورات المحيطة بالتطبيق غير المتكافئ للتدابير التأديبية؛
- (ج) الجهود المبذولة لتقليص الفترة الزمنية للتوظيف في البرنامج من خلال إطلاق منصة جديدة للموارد البشرية وكذلك استخدام القوائم والاتصالات والحملات؛
- (د) تعزيز الرسائل المؤسسية للبرنامج واتصالاته الداخلية بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، حيث شمل تقرير تقييم حديث الموضوع الأول، وتدابير الإبلاغ عن المخاطر ذات الصلة؛
- (هـ) الحفاظ على استقلالية العمل الإنساني من خلال الدعوة مع الشركاء الحكوميين واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الوصول إلى المستفيدين من خلال الانتهاء من مشروع التوجيهات بشأن المشاركة مع الحكومات بوصفها شركاء منفذين؛
- (و) إدارة شؤون الشركاء المتعاونين، بما في ذلك انخفاض تصنيفات النضج في عام 2023، والتمويل الطويل الأجل للمنظمات غير الحكومية، والجهود المبذولة لتحسين الرقمنة والمعايير المعيارية؛
- (ز) توحيد المعايير وضمان الاتساق بشكل مستمر في تناول المسائل في جميع البلدان في ضوء مشروع الضمان العالمي؛
- (ح) التدابير والأطر المستمرة لتعزيز قدرات الرصد على نطاق البرنامج بأكمله؛



(ط) معدلات الإبلاغ عن الحوادث المادية خلال السنوات الأخيرة، وإجراءات تصعيد المخاطر وإنشاء بروتوكول شامل لتصعيد الحوادث أقرته الإدارة العليا مؤخرا ويغطي مخاطر الصحة والسلامة والأمن والسمعة وغيرها من المخاطر؛

(ي) تعزيز إدارة سلاسل الإمداد والمستودعات، بما في ذلك استراتيجيات وأدوات تدبير المصادر.

39- وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علما باستعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2023.

#### تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج

(1 يناير/كانون الثاني-31 ديسمبر/كانون الأول 2023)

40- استعرضت اللجنة التقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2023).

41- وأيدت اللجنة استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج كوسيلة مهمة لزيادة المرونة والكفاءة والفعالية في عمليات البرنامج، وأثنت على استخدام هذه الآليات وإدارة المخاطر المرتبطة بها.

42- وأقرت اللجنة بأن فعالية الآليات تزداد عندما تتسم المساهمات بقدر أكبر من المرونة، وشجعت البرنامج على دعوة الجهات المانحة إلى تقديم تمويل أكثر مرونة.

43- وطلبت اللجنة إيضاحات بشأن مخاطر عدم سداد السلف المستحقة المقدمة من خلال الإقراض الداخلي للمشروعات وحساب الاستجابة العاجلة في نهاية العام، وأبلغت اللجنة بأن هذه المخاطر طفيفة لأن السلف قدمت مقابل توقعات محددة مبنية على عمليات استعراض قوية. وعلاوة على ذلك، وفي حال تعذر استرداد أي عجز، أبلغت اللجنة بأنه من الممكن استخدام احتياطي تشغيلي قدره 130 مليون دولار أمريكي كشبكة أمان، مع الإشارة إلى أنه لم يُشطب أي مبلغ منذ عام 2011. وأبلغت اللجنة أيضا أنه نظرا لأن حساب الاستجابة العاجلة يُمول من مساهمات المانحين، فإن أي مدفوعات مستحقة يمكن أن تُحوّل إلى منح عند إغلاق الخطة الاستراتيجية القطرية.

44- ولاحظت اللجنة أيضا إيضاحات المقدمة بشأن الاختلافات بين الإقراض الداخلي للمشروعات الذي يتيح سلطة الإنفاق مقابل المساهمات المتوقعة، وحساب الاستجابة العاجلة الذي يتيح للبرنامج تقديم المساعدة العاجلة في الحالات التي تنطوي على تهديد للحياة في ظل عدم وجود توقعات المساهمات.

45- وأبلغت اللجنة بأنه تمشيا مع نهج السقف الدينامي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي للبرنامج (أي تحديد سقف نسبه 10 في المائة من المساهمات العالمية المتوقعة)، تمت مواءمة سقف الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع مع توقعات المساهمات العالمية الجديدة لعام 2024 وتمّ تنقيحها من 1 مليار دولار أمريكي إلى 0.8 مليار دولار أمريكي.

46- وفي ضوء الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي للبرنامج علما بالتقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.

## مسائل أخرى

### موعد ومكان انعقاد الدورة الأولى بعد المائتين

47- وأبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد الدورة المقبلة في روما في الفترة من 4 إلى 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

### وثائق مقدمة للعلم

- تقرير المديرية التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة 4(و) من اللائحة العامة في عام 2023 (الوثيقة FC 200/INF/2)
- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (الوثيقة FC 200/INF/3)